

البنية المقطعية في اللغة العربية

الدكتور عصام أبو سليم

دائرة اللغة الإنجليزية

جامعة اليرموك

اربد - الأردن

١- المقدمة

ينطلق هذا البحث من أهمية المقطع في الدراسات اللغوية، لا في مجال تعيين النبرة في كلمات اللغة حسب، بل في مجال العروض ونقطيع الأبيات الشعرية إلى تفعيلات مكونة من مقاطع ذات أشكال مختلفة أيضاً، علاوة على أهميته في تفسير بعض القواعد الصوتية، مثل قاعدة إدخال الصوائت أو الصوامت في سياقات معينة، أو قاعدة توزيع سمة التفخيم في الكلمات التي تحتوي على صوامت مفخمة.

فمن المعروف أن النبرة في اللغة بشكل عام هي إحدى سمات المقطع بصفته وحدة بنيوية مكونة من صائت وصامت أو أكثر^(١)، وليس كما يعتقد البعض من أنها سمة خاصة بالصوائت أو أصوات العلة. فالمقاطع التي تتكون منها الكلمة إما أن تكون منبورة أو غير منبورة، أو بشكل أدق فإن كل مقطع في الكلمة يلفظ بنبرة نسبية تتفاوت شدتها طردياً مع موقع المقطع في الكلمة وتركيبه الصوتي. ففي كلمة كَتَبَ المؤلفة من ثلاثة مقاطع متشابهة من حيث تركيبها يتم تعيين النبرة الأساسية على المقطع الأول نظراً لموقعه في الكلمة، أما في كلمة كَتَبْتُ فيتم تعيين النبرة الأساسية على المقطع الثاني وذلك لأنه أقوى أو أثقل من المقاطع الأخرى في الكلمة من حيث تركيبه الصوتي، فالمقطعان الأول والأخير

يتألف كل منهما من صامت واحد يتبعه صائت قصير، في حين أن المقطع الثاني يتألف من صامت واحد في مقدمته يتبعه صائت قصير ثم صامت آخر في نهايته، وهكذا. ويتم تعيين النبرة في اللغة بوساطة قواعد تشير بالدرجة الأولى إلى نوعية المقاطع التي تتكون منها الكلمة من حيث تركيبها الصوتي، أي من حيث عدد الصوامت وطول الصائت التي يتكون منها كل مقطع، وفي حالة تشابه المقاطع من حيث تركيبها تتم الإشارة إلى مكان وقوع المقطع المنبور بالنسبة إلى المقاطع الأخرى في الكلمة نفسها.

ويعد المقطع حجر الأساس في علم العروض، إذ يتم كما هو معروف تقطيع الأبيات الشعرية أولاً إلى مقاطع، ويتم التمييز هنا ما بين المقاطع القصيرة والمقاطع الطويلة، ومن ثم يتم تجميع هذه المقاطع بناء على أسس إيقاعية معينة في وحدات أكبر تسمى "تفعيلات"، مثل مفاعلتن أو فعولن، إلخ، وأخيراً تشكل هذه التفعيلات ما يسمى بـ"البحر"، مثل البحر الوافر أو الطويل وغيرهما، بناء على أسس معينة أيضاً.

والإشارة إلى المقطع، كوحدة بنوية، ضرورة لتفسير بعض القواعد الصوتية في اللغة بشكل عام وفي اللغة العربية بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، يتم تكوين صيغة الأمر في الأفعال الثلاثية التي تبتدئ بصوت غير الهمزة باستعمال النمط التالي: الصامت الأول - الصامت الثاني - صائت قصير (فتحة (َ)، كسرة (ِ)، أو ضمة (ُ) - الصامت الثالث. وعلى ضوء ذلك، نجد أن صيغة الأمر في حالة الأفعال لَعِبَ، كَسَرَ، وَكَتَبَ هي لُعِبَ، كُسِرَ، وَكُتِبَ. ولكن نظراً لأن الكلمات في اللغة العربية لا تبدأ بساكن، أو بكلمات أخرى، لا تبتدئ بصامتين ليس بينهما صائت، فإن هذا الوضع يتم تجنبه بوساطة قاعدة يتم بموجبها إدخال الصائت القصير (ِ) أو الكسرة قبل الصامت الأول. ونظراً لأن الكلمات في اللغة العربية لا تبتدئ بصائت، تقوم قاعدة أخرى بإدخال الهمزة قبل

الصائت الذي أدخلته القاعدة الأولى. وعلى ضوء ذلك، يتم تحويل الصيغ الوسطى لَعَبٌ، كُسِرٌ، وَكُتِبَ إلى الْعَبِّ، اِكْسِرْ، وَاكْتُبْ، على التوالي^(٢).

أشرنا في الفقرة السابقة إلى بداية الكلمة كباعث على انطباق بعض القواعد الصوتية التي تقوم بضبط البنية الصوتية للكلمات في اللغة العربية، وهذا ما هو مألوف لدى كثير من اللغويين العرب. والأصح هنا أن نشير إلى بداية المقطع ونقول إن قاعدة إدخال الصائت () يتم تطبيقها لأن المقاطع في اللغة العربية لا يمكن أن تبتدئ بصامتين، وإن قاعدة إدخال الهمزة يتم تطبيقها لأن المقاطع في اللغة العربية لا تبتدئ بصائت.

وللمقطع أهمية كبيرة في تفسير قاعدة توزيع التفخيم في الكلمات التي تحتوي على أصوات مفخمة مثل (ص)، (ط)، (ظ)، إلخ. فمن المعروف أن الأصوات المفخمة تؤثر في الأصوات المجاورة، سواء كانت صوائت أم صوامت، بحيث تجعلها مفخمة، كما في الكلمات فَصْلٌ، طَابِعٌ، مَطَارٌ، وغيرها. القاعدة هنا هي أن الصوت المفخم مثل (ص) أو (ط) يؤدي إلى إضافة سمة التفخيم على الأصوات المجاورة التي تشترك معه بنفس المقطع. ففي كلمة فَصْلٌ المكونة من مقطع واحد نلاحظ أن جميع الأصوات تصبح مفخمة بسبب وجود الصامت المفخم (ص) في ذلك المقطع، أما في كلمة طَابِعٌ فنلاحظ أن الصائت (ا) في المقطع الأول (طا) يصبح مفخماً بسبب اشتراكه مع الصامت المفخم (ط) في مقطع واحد، أما المقطع الثاني (بع) فلا يشمل التفخيم وذلك لعدم احتوائه على صامت مفخم ولعدم اشتراك الأصوات المكونة له مع صامت مفخم في نفس المقطع. وفي كلمة مَطَارٌ نلاحظ أن الصائت (ا) والصامت الختامي (ر) يصبحان مفخمين بسبب اشتراكهما مع الصامت (ط) في المقطع الثاني من الكلمة، في حين أن المقطع الأول (م) يبقى بلا تفخيم. مثل هذه القاعدة يصعب تفسيرها إذا لم تتم الإشارة لتلك البنية الوسطى التي تتكون منها الكلمات وهي

المقطع، إذ كما لاحظنا لا تنتشر سمة التفخيم على مستوى الصوت أو الكلمة. وعلى ضوء ذلك، فإن سمة التفخيم على المستوى الصوتي هي سمة خاصة بالمقطع لا بالصوت أو بالكلمة.

يلاحظ من هذه المقدمة السريعة بأن للمقطع دوراً هاماً في وصف البنية الصوتية للغة، وبأن وصف كثير من القواعد الصوتية يعتمد على فهمنا للمقطع وللدور الذي يؤديه. ومن هذا المنطلق آثرت أن أخصص هذا البحث لدراسة البنية المقطعية في اللغة العربية. وفي الجزء الثاني ستم مناقشة أنواع المقاطع الموجودة في اللغة العربية وتوزيعها على مستوى الكلمة، أي مكان وجود هذه المقاطع في الكلمة، أولها أو وسطها أو آخرها، والقيود المفروضة على ذلك بالنسبة لبعض أنواع المقاطع. وفي الجزء الثالث سنناقش البنية الداخلية للمقطع في اللغة العربية بالنسبة لعدد الصوامت الموجودة في أوله وفي آخره، وبالنسبة لطول الصائت الذي يقطع في منتصفه أو قصره، وسوف نورد بعض الأدلة التي تسوغ التقسيم الداخلي للمقطع الذي نتبناه في هذا البحث. وسوف نخصص الجزء الرابع والأخير لقواعد التقطيع في اللغة العربية، أي القواعد التي يتم بموجبها تعيين حدود المقاطع في الكلمة، والترتيب الذي يجب أن يتم تطبيق هذه القواعد بموجبه من أجل التوصل إلى النتيجة المطلوبة.

٢- أنواع المقاطع وتوزيعها في اللغة العربية^(٣):

تشتمل اللغة العربية على ستة أنواع من المقاطع من حيث تركيبها، أي الأصوات المكونة لها، وهي: ص ع ع، ص ع ع، ص ع ص، ص ع ع ص، ص ع ص ص، ص ع ع ص ص (حيث تستعمل الرموز (ص) و(ع) على النحو التالي:

ص = صامت أو صوت صحيح، ع = صائت أو صوت علة، ص ص = صامتان قصيران أو صامت طويل مساوٍ لصامتين قصيرين متشابهين، ع ع = صائت طويل)، [٥].

أ- ص ع، كما في الأمثلة التالية: المقطع الأول في كلمة كَتَبَ، المقطع الثاني في كلمة لَعِبَ، والمقطع الأخير في كلمة وَصَلَ، وجميع هذه الكلمات وما شابهها تحتوي على مقاطع من هذا النوع فقط.

يعد هذا المقطع الذي يتكون من صامت قصير يتبعه صائت قصير الأكثر انتشاراً في اللغة، وهو موجود في جميع لغات العالم. ولا توجد أية قيود على توزيع هذا المقطع في اللغة العربية، فهو يوجد بحرية في بداية الكلمة وفي منتصفها وفي آخرها. كما لا توجد أية قيود على نوعية الصوامت والصوائت التي يتألف منها، فأى صامت في اللغة يمكن أن يحتل أوله وأي صائت يمكن أن يحتل آخره.

ب- ص ع ع، كما في الأمثلة التالية: المقطع الأول في كلمة قاموس، المقطع الثاني في كلمة كبيرة، والمقطع الأخير في ذهبوا.

هذا المقطع أيضاً من المقاطع الواسعة الانتشار في اللغة. ولا توجد أية قيود تذكر على توزيعه في اللغة العربية الفصحى، حيث إنه يوجد في بداية الكلمة وفي وسطها وفي آخرها. كما لا توجد أية قيود على نوعية الصوامت التي تحتل أوله وآخره على التوالي. والفرق بين هذا المقطع والمقطع السابق يتعلق فقط في طول الصائت، فالصائت هنا طويل في حين أنه قصير في المقطع السابق. إلا أن هذين المقطعين يشتركان في سمة تميزهما عن بقية المقاطع الأخرى، وهي أن هذين المقطعين

مفتوحان، أي أن الصائت فيهما لا يتبعه أي صامت، في حين أن بقية المقاطع الأخرى تنتهي بصامت أو صامتين.

ج- ص ع ص، كما في الأمثلة التالية: المقطع الأول في كلمة **مَكْتُوبٌ**، المقطع الثاني في كلمة **دَرَسْتُ**، والمقطعان الأول والأخير في كلمة **مَصْنَعٌ**.

هذا المقطع أيضاً من المقاطع الواسعة الانتشار في اللغة، تماماً مثل المقطعين الأولين، ولا توجد أية قيود على توزيعه في كلمات اللغة العربية، إذ إنه يوجد في بداية الكلمة ووسطها وآخرها، كما لا توجد أية قيود على نوعية الأصوات التي تحتل أوله ووسطه وآخره.

هذه المقاطع الثلاثة يمكن اعتبارها المقاطع الأساسية في اللغة، فعلاوة على إمكانية وجودها في بداية ووسط ونهاية الكلمات بحرية، فهي توجد بحرية أيضاً في جميع أحجام الكلمات من حيث عدد المقاطع المكونة لها، فهي موجودة في الكلمات الأحادية المقطع، والكلمات الثنائية المقطع، والكلمات الثنائية المقطع، والكلمات الثنائية المقطع، وفي بقية الأحجام حتى العشارية المقطع مثل "فسيقتاسمونهما"، وهو الحد الأعلى لحجم الكلمة في اللغة العربية من حيث عدد المقاطع المكونة لها. وهذه الخاصية ليست متوافرة في الكلمات الأخرى، كما هو موضح أدناه.

د- ص ع ع ص، كما في الأمثلة التالية: المقطع الأول في كلمة **شَابَاتٌ**، المقطع الثاني في كلمة **مُضَادَّةٌ**، والمقطع الأخير في كلمة **بِأَذْنَانٍ**.

هذا المقطع، كما تبينه الأمثلة السابقة، يمكن وجوده في بداية الكلمة ووسطها وآخرها، ولكن هناك بعض القيود على توزيعه، إذ إن هذا المقطع أكثر تكراراً في نهاية الكلمة الساكنة الآخر منه في بدايتها أو وسطها بغض

النظر عن حجم الكلمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المقطع ليس موجوداً في بداية الكلمات المكونة من سبعة مقاطع أو أكثر، ولا يوجد في وسط الكلمات المكونة من سبعة مقاطع أو أكثر، ولا يوجد في وسط الكلمات المكونة من ثمانية مقاطع أو أكثر، ولا يوجد في وسط الكلمات المكونة من أكثر من ثمانية مقاطع. وفي الكلمات المكونة من ثمانية مقاطع لا يوجد هذا المقطع إلا في نهاية الكلمة.

هـ- ص ع ص ص، كما في الأمثلة التالية: الكلمة الأحادية المقطع نُئِبْ، المقطع الثاني في كلمة دُوَيْبَةٌ* (تصغير دابة)، [٢، ص ١٥] والمقطع الأخير في كلمة الْفِرْدَوْسْ.

وكما في حالة المقطع السابق، فإن هنا قيوداً على توزيعه. فهذا المقطع لا يوجد مطلقاً في بداية الكلمة مهما كان حجمها، لذلك نجده فقط في نهاية الكلمات المكونة من مقطعين. أما في الكلمات الثلاثية والرابعة والخماسية والسادسية المقطع فإن تكراره أكثر في نهاية الكلمة منه في وسطها، وفي الكلمات السباعية والثمانية المقطع فإنه يقع فقط في نهاية الكلمة. ولا يوجد هذا المقطع على الإطلاق في أي موقع من الكلمة في الكلمات الأطول. وبشكل عام، يمكن القول إن هذا المقطع يتكرر وقوعه في آخر الكلمة أكثر منه في وسطها في الكلمات القصيرة، ولا يقع على الإطلاق في الكلمات الطويلة المكونة من تسعة أو عشرة مقاطع. هذه النتيجة المستندة إلى إحصاءات دقيقة للبنية المقطعية لجميع الكلمات الموجودة في معجم اللغة العربية المعاصرة والتي يزيد عددها على (٤٥) ألف كلمة تتفي الاعتقاد السائد من أن هذا المقطع يقع فقط في نهاية الكلمة.

* جاء في اللسان (مادة دبب) : وتصغير الدابة دُوَيْبَةٌ، الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر، وكذلك ياء التصغير إذا جاء بعدها حرف منقل في كل شيء (المحرر).

وعلاوة على ذلك، فهناك قيود أخرى على نوعية الصوامت التي يمكن لها أن تحتل مكان الصامتين الأخيرين في هذا المقطع، خاصة عندما يكون هذان الصامتان مختلفين. فمثلاً، لا توجد كلمات في اللغة العربية يكون فيها الصامتان الأخيران في هذا المقطع سلسين، أي (ل) و(ر) مهما يكن ترتيبهما. كما لا توجد حالات يكون فيها هذان الصامتان أصواتاً احتكاكية حلقيّة، أي (ع) و(ح)، مهما كان ترتيبهما أيضاً، أو أصواتاً احتكاكية لثوية أو غارية مثل (س) و(ش)، أو أصواتاً وقفية قريبة من حيث مكان النطق مثل (ك) و(ق).

و- ص ع ع ص ص، كما في الأمثلة التالية: خاصّ، مبارّ، متحابّ، مارّ.

هذا المقطع أقل المقاطع شيوعاً في اللغة العربية، إذ إن هناك قيوداً على توزيعه وعلى أنواع الصوامت التي يمكن لها أن تحتل مكان الصامتين الختاميين فيه أكثر من تلك المفروضة على المقاطع الأخرى. فمن حيث التوزيع، يوجد هذا المقطع فقط في نهاية الكلمة في الكلمات الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرابعة المقطع فقط، ولا يوجد في الكلمات الأطول على الإطلاق. وكما تبينه الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن هذا المقطع يستعمل فقط في حالة السكون على الصامتين الأخيرين. أما إذا كان الصامت الأخير متبوعاً بلاحقة إعرابية فإن هذا المقطع لا يتم استعماله، إذ يتم عندها فصل الصامتين الأخيرين بحيث يصبح الأول جزءاً من المقطع قبل الأخير والثاني جزءاً من المقطع الأخير، كما في كلمة خاصّ، حيث يكون المقطع الأول (خاصّ) من نوع ص ع ع ص والثاني (صّ) من نوع ص ع ص. أما الصوامت الختامية في هذا المقطع فيجب أن تكون متماثلة، أو بكلمات أخرى، لا توجد كلمات في اللغة العربية يكون فيها الصامتان الختاميان في هذا المقطع مختلفين.

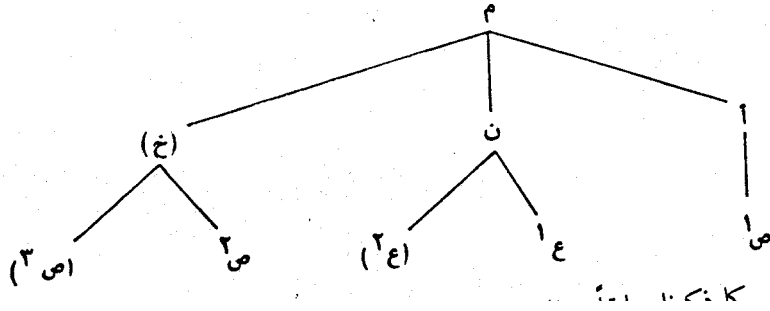
هذه اللمحة الموجزة عن توزيع المقاطع الستة في الكلمات ذات الأحجام المختلفة من حيث عدد المقاطع المكونة لها وعن طبيعة الأصوات التي يمكن لها أن تحتل مكان الصوامت في المقاطع الستة المذكورة أعلاه، تبين لنا أن المقاطع الثلاثة الأولى يمكن اعتبارها المقاطع الأساسية في اللغة العربية نظراً لتكرار وقوعها بحرية في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها مهما يكن حجمها، وأن المقاطع الثلاثة الأخيرة يمكن اعتبارها مقاطع ثانوية نظراً للقيود المفروضة على توزيعها وعلى الأصوات التي يمكن لها أن تحتل أمكنة الصوامت الختامية فيها، خاصة في حالة المقطعين الأخيرين. هذه النتيجة تدعمها فكرة تكرار المقاطع في اللغة، فالمقاطع الثلاثة الأولى أكثر تكراراً من المقاطع الثلاثة الأخيرة في كلمات اللغة العربية.

٣- البنية الداخلية للمقطع:

تبين لنا أنواع المقاطع الستة الموجودة في اللغة العربية أن المقطع مهما يكن نوعه يجب أن يبتدئ بصامت واحد. أي إنه لا توجد كلمات أو مقاطع في اللغة العربية تبتدئ بصائت أو بأكثر من صامت. وهذا يعني أن الصامت الاستهلاكي هو جزء أساسي من أجزاء المقطع. هذا الصامت يتبعه مباشرة الجزء الأول والثالث والخامس، أو طويلاً كما في الأنواع الأخرى. بعد هذا الصائت يأتي الجزء الختامي من المقطع الذي يتكون من صامت واحد كما في النوعين الثالث والرابع، أو من صامتين كما في النوع الخامس، أو من صامت طويل كما في النوعين الخامس والسادس أو من لا شيء كما في النوعين الأول والثاني. وبما أن هذا الجزء من المقطع قد يكون فارغاً كما في الحالة الأخيرة المذكورة في الجملة السابقة، فإن وجوده يعد ثانوياً. وعلى ضوء ذلك، يمكن توضيح البنية التركيبية للمقطع في اللغة العربية على النحو التالي، حيث يستعمل الرمز (م) للإشارة إلى المقطع،

والرمز (أ) للإشارة إلى الجزء الاستهلاكي من المقطع، و(ن) للإشارة إلى نواة المقطع التي يحتلها الصائت، و(خ) للإشارة إلى الجزء الختامي، وتستعمل الأقواس للإشارة إلى الأجزاء الثانوية:

- ١ -



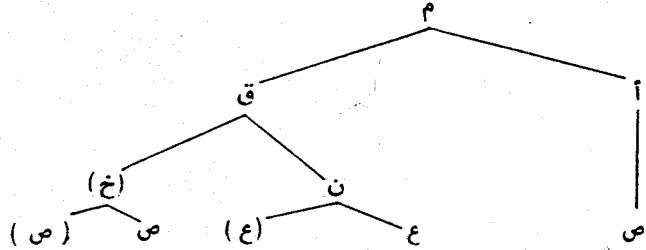
كما ذكرنا سابقاً، فإن الصامتين الختاميين في المقطع ص ع ص ع ص ص يجب أن يحتلها صامت طويل، وهو يعني صامتين قصيرين متشابهين، لذلك لا بد من إضافة شرط على بنية المقطع في (١) مفاده أن الصامتين الختاميين يجب أن يكونا متشابهين إذا كان الصائت طويلاً .. هذا الشرط يمكن صياغته على النحو التالي:

٢- عند وجود كل من ع^٢ وص^٢ وص^٣، فإن ص^٢ = ص^٣.

أي إذا كانت الأجزاء الثانوية جميعها في المقطع ممتثلة، فإن الجزء الختامي من المقطع يجب أن يحتله صامت طويل.

هذه الأجزاء الثلاثة التي يتكون منها المقطع ليست بنفس الأهمية بالنسبة للكثير من القواعد الصوتية ولقواعد العروض. فلو أخذنا قواعد تعيين النبرة، على سبيل المثال، لوجدنا أنها تميز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة، إذ إن المقاطع الثقيلة تجذب النبرة إلى جانبها، في حين أن المقاطع الخفيفة لا تجذب النبرة إلا في حالة عدم وجود مقاطع ثقيلة. ونظراً لأن جميع أنواع

المقاطع تبتدئ بصامت واحد لا أكثر ولا أقل، فإن هذا الصامت لا يمكن استعماله للتمييز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة، إذ إن جميع المقاطع متشابهة بهذا الخصوص. ولكن لأن المقاطع تختلف في طول الصائت الموجود في النواة وفي عدد الصوامت التي تلي الصائت، فإن التمييز بين المقاطع الخفيفة والثقيلة يعتمد بالدرجة الأولى على تركيب النواة والجزء الختامي من المقطع. وعلى ضوء ذلك، فإن المقطع الأول (ص ع) يعدّ مقطعاً خفيفاً وذلك لأنه يحتوي على صائت قصير في النواة، في حين أن المقطعين (ص ع ع) و (ص ع ص) يعدان أثقل من الأول، وذلك لأن المقطع (ص ع ع) يحتوي على صائت طويل في النواة، ولأن المقطع (ص ع ص) يحتوي على صائت قصير في النواة يتبعه صامت قصير في الجزء الختامي. وتعد المقاطع المتبقية أكثر ثقلاً وذلك لأن المقطع (ص ع ع ص) يحتوي على صائت طويل في النواة يتبعه صامت في الجزء الختامي، والمقطع (ص ع ص ص) يحتوي على صائت قصير في النواة يتبعه صامتان قصيران، أو صامت طويل في الجزء الختامي. ويعد المقطع (ص ع ع ص ص) الأثقل، وذلك لأنه يحتوي على صائت طويل في النواة يتبعه صامت طويل في الجزء الختامي من المقطع. إذن يتم تحديد ثقل المقطع بناء على طول الصائت في النواة وعلى عدد الصوامت في الجزء الختامي من المقطع. وبناء عليه، يمكن القول بأن المقطع يتكون من جزئين، الجزء الأول وهو الجزء الاستهلاكي الذي يتكون من الصامت الذي يقع في بداية المقطع، والجزء الثاني الذي يشمل النواة والجزء الختامي من المقطع. وسوف أطلق على الجزء الثاني اسم "القافية" وسأستعمل الرمز (ق) للإشارة إليه. وعلى ضوء ذلك، فإن البنية الداخلية للمقطع سيتم تعديلها بحيث تصبح كالتالي، مع الإبقاء على الشرط المذكور في (٢) أعلاه:



هذه البنية المقطعية تدعمها قواعد تعيين النبرة في اللغة العربية، وقواعد العروض وتقطيع الشعر إلى بحور وتفعيلات، ومراعاة القافية في نظم الشعر أيضاً. فمن المعروف أن التمييز بين المقاطع الطويلة والقصيرة عند تقطيع الشعر إلى تفعيلات يعتمد بالدرجة الأولى على بنية القوافي في المقاطع التي يتكون منها بيت الشعر، إذ إن الجزء الاستهلاكي في المقطع لا يؤخذ بعين الاعتبار. فلو أخذنا بيت الشعر التالي على سبيل المثالي، [٦]،

ص ٧٣:

لَنَا غَنَمٌ، نُسَوِّقُهَا، غِزَارٌ كَأَنَّ قُرُونًا جَاءَتْهَا عِصِيٌّ
لوجدنا تقطيعه يكون على النحو التالي:

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قُرُونًا جَاءَتْهَا عِصِيٌّ يُو

--ب-ب-ب-ب-ب-ب-ب- --ب-ب-ب-ب-ب-ب-ب-

فالتمييز هنا يتم بين المقطع القصير (ب) والمقطع الطويل (-)، وهذا يعتمد بدوره كما هو مذكور أعلاه على بنية القافية في كل مقطع، فإذا كانت القافية تشتمل على صائت قصير، فإن المقطع يكون قصيراً (أو خفيفاً) ويرمز له بالرمز (ب)، أما إذا كانت القافية تشتمل على صائت طويل أو صائت قصير يتبعه صامت أو أكثر، فإن المقطع يكون طويلاً (أو ثقيلاً) ويرمز له بالرمز (-). وبكلمات أخرى، فإن الصائت والصلامت أو الصامتين اللذين يأتيان بعده (إن كانا موجودين) تشكل وحدة واحدة بالنسبة لقواعد التقطيع، وهذا ما يبرر استعمال البنية المعدلة للمقطع في (٣) أعلاه.

ومن ناحية أخرى، فإن مراعاة القافية في نظم الشعر يعتمد بالدرجة الأولى على بنية القافية في المقطع الأخير من كل بيت شعر، أي أن قافية المقطع الأخير في كل بيت يجب أن تشتمل على صائت له نفس الطول، وإذا كان هذا الصائت متبوعاً بصامت أو أكثر، فيجب أن تكون الصوامت متشابهة من حيث العدد والطول أو القصر. وبكلمات أخرى، يجب أن يكون لقافية المقطع الأخير في كل بيت نفس البنية، كما توضحه لنا أبيات الشعر التالية للمتنبّي، [٧]، ص ١٤٦:

فلما أنخنا ركزنا الرما	حَ فوق مكارمنا والعُلا
وبئنا نقبّل ... أسيافنا	ونمسحها من دماء العدا
لتعلم مصرُ ومَن بالعراق	ومن بالعواصم أني الفتى
وأني وقبّلتُ وأني أبيتُ	وأني عتوتُ على مَن عتا
وما كلُّ مَن قال قولاً وفى	ولا كلُّ مَن سيمَ حَسفاً أبى

حيث نلاحظ أن قافية المقطع الأخير في كل بيت تشتمل على الصائت الطويل (ا).

ومن الممكن أن تنتهي القافية بساكن، كما في الأبيات التالية للشاعر القروي، [٧]، ص ١٦٢:

يا من يَجِنُّ إلى المرأ بع إن رَجَعْتَ إلى المرابع
مَوْنٌ عيونك ما استطع ت من البحار وأنت راجع
فلسوف يُدهشك المصا بٌ، وسوف تُعوزك المدامع

وليس بالضرورة أن تنتهي القافية بنفس الصوت، سواء أكان صامتاً أم صائتاً، طالما أن بنية القافية في المقطع الأخير متشابهة، كما تبينه لنا الأبيات التالية للنابغة الذبياني، [٧]، ص ١٦٧:

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك حدثنا الغراب الأسود
لا مرحباً بغد ولا أهلاً به إن كان تفريقُ الأحبة في غدٍ

فقافية المقطع الأخير في البيت الأول تشتمل على الصائت (ُ) في حين أنها تشتمل على الصائت (ٍ) في البيت الثاني، وفي كلتا الحالتين يكون الصائت قصيراً، وهذا هو المطلوب.

تبين لنا هذه الأمثلة ما ذكرناها سابقاً من أن مراعاة القافية في نظم الشعر يعتمد على بنية القافية في المقطع الأخير من كل بيت شعر، وهذه الظاهرة تشكل دعماً إضافياً لتقسيم المقطع إلى قسمين كما هو موضح في (٣) أعلاه.

الصوامت الاستهلالية والصوامت الختامية في المقطع. فلو حاولنا تطبيق قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي قبل قاعدة تعيين النواة، فإن ذلك سيثير بعض التساؤلات التي قد تؤدي إلى النتيجة الخطأ. لنأخذ كلمة مَكْتَبٌ، على سبيل المثال والتي تتكون من الصوامت والصوائت التالية:

م / ك / ت / ب

نلاحظ هنا أنه لا توجد أية مشكلة بالنسبة للصامت الأول (م)، إذ سيتم تعيينه للصامت الاستهلالي في المقطع الأول نظراً لأنه يقع في بداية الكلمة. ولكن عندما نأتي إلى الصامت الثاني (ك)، سنضطر للإجابة على السؤال التالي: هل سيكون هذا الصامت صامتاً استهلالياً في المقطع الثاني؟ إذا كانت الإجابة "نعم" فإن هذا سيؤدي إلى النتيجة الخطأ وذلك لأن هذا الصامت لا يقع مباشرة قبل نواة المقطع الثاني. وسيتم طرح نفس السؤال بالنسبة للصامت الثالث (ت) والصامت الرابع (ب). وفي حالة الصامت الرابع (ب) فإن الجواب لا يمكن أن يكون "نعم" وذلك لأنه يقع في نهاية الكلمة، وبالتالي يجب أن يحتل مكان الصامت الختامي في المقطع الأخير.

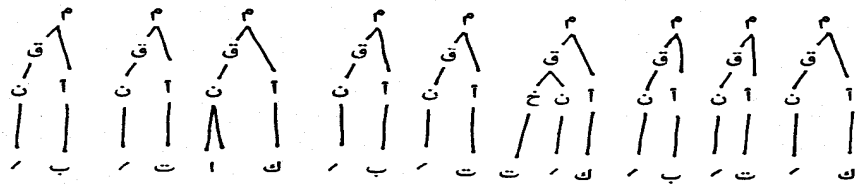
ويجب أيضاً أن يتم تطبيق قاعدة تعيين الصامت أو الصوامت الختامية بعد قاعدة تعيين النواة وبعد قاعدة تعيين الصامت الاستهلالي. فإذا حاولنا تطبيق قاعدة تعيين الصوامت الختامية قبل قاعدة تعيين الصوامت الاستهلالية فسوف نتوصل إلى النتيجة الخطأ في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بالصوامت البيصائتية، أي التي تقع بين صائتين. لنأخذ كلمة مَكْتَبٌ، على سبيل المثال، التي تتكون من الصوامت والصوائت التالية:

ك / ت / ب / ت

لا توجد أية مشكلة بالنسبة للصامت الأول (ك) والصامت الختامي (ت)، إذ إن الصامت (ك) سيحتل مكان الصامت الاستهلالي في المقطع الأول نظراً

لأنه يقع في بداية الكلمة، وإن الصامت (ت) سيحتل مكان الصامت الختامي في المقطع الأخير، نظراً لأنه يقع في نهاية الكلمة. المشكلة هنا تكمن في تعيين أمكنة الصوامت البيصائتية (ت) و (ب) في المقاطع التي تتكون منها الكلمة. فإذا طبقنا قاعدة تعيين الصامت الختامي أولاً، فإن هذه الصوامت قد يتم تعيينها في أمكنة الصوامت الختامية في المقطعين الثاني والثالث، نظراً لعدم وجود ما يمنع ذلك، وإذا حصل هذا فإننا سنحصل على النتيجة الخطأ، وذلك لأن المقطعين الثاني والثالث سيبدآن الآن بصائت، أي بدون صامت استهلاكي، وهذا مخالف لشروط البنية المقطعية في اللغة العربية. أما إذا تم تطبيق قاعدة تعيين الصوامت الاستهلاكية أولاً، أي قبل تعيين قاعدة الصوامت الختامية، فإن هذه الصوامت البيصائتية ستحتل مكان الصامت الاستهلاكي في المقطعين الثاني والثالث، وهذا ما سيؤدي إلى النتيجة الصحيحة.

تقوم قواعد التقطيع الثلاث هذه، كما رأينا، بتعيين موقع الصوامت والصوائت في المقاطع التي تتكون منها الكلمة، ولكنها لا تجمع هذه الأصوات في مقاطع كاملة ذات بنى داخلية مكونة من أجزاء واضحة المعالم. لذلك يجب إضافة قاعدة رابعة تقوم بتعيين بنى داخلية للمقاطع التي تتكون منها الكلمة وفق البنية الداخلية للمقطع المذكور في (٣) أعلاه. هذه القاعدة تقوم بفرض البنية الداخلية للمقطع المذكورة في (٣) أعلاه على ناتج قواعد التقطيع الثلاث، وهذا يتضمن جمع النواة والصامت أو الصوامت التي تليها في الجزء الرئيسي الثاني من المقطع وهو القافية. وبناء عليه، فإن ناتج تطبيق هذه القاعدة على الكلمات كَتَبَ، كَتَّبَ، وكَاتَبَ سيكون كما يلي:



هذا يعني أن كَتَبَ تتكون من المقاطع الثلاثة (ك)، (ت)، و(ب)، وكلمة كَتَّبَ تتكون من المقاطع الثلاثة (كَّت) و(تَ)، و(بَ)، وكلمة كاتب تتكون من المقاطع الثلاث (كا)، (ت)، و(بَ).

وبهذا تنتهي عملية التقطيع في اللغة، وما ينطبق على هذه الكلمات الثلاثة ينطبق على بقية الكلمات في اللغة دون استثناء، إذ إن تطبيق هذه القواعد الأربع بالترتيب المذكور أعلاه سيؤدي حتماً إلى النتيجة الصحيحة.

٥- الخاتمة:

تناول هذا البحث بشيء من التفصيل بعض القضايا المتعلقة بالبنية المقطعية في اللغة العربية من حيث عدد المقاطع وأنواعها وتوزيعها في كلمات اللغة، وبين الدور المهم الذي يؤديه المقطع في تفسير بعض القواعد الصوتية التي يصعب وصفها دون الإشارة إليه كوحدة بنيوية تتوسط ما بين الأصوات التي تتكون منها الكلمات والكلمة نفسها. وتناول البحث أيضاً البنية الداخلية للمقطع وبين أنها تؤديه القافية في تحديد ثقل (طول) المقطع وفي التمييز بين المقاطع الخفيفة (القصيرة) والثقيلة (الطويلة). وتناول الجزء الختامي قواعد التقطيع في اللغة العربية التي يتم بموجبها تقسيم الكلمات إلى مقاطع ذات بنى داخلية متفقة مع البنية الداخلية الأساسية للمقطع في اللغة العربية. وإني آمل أن يكون هذا البحث مقدمة لأبحاث لاحقة تتعلق بخصائص أخرى للمقطع وللدور الذي يؤديه في تفسير قواعد صوتية أخرى لم يتطرق لها هذا البحث.

الهوامش

- ١- ليس بالضرورة أن تشتمل المقاطع على صوامت، ففي اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، هناك بعض الأنواع من المقاطع التي تتكون من صوائت فقط.
- ٢- يلاحظ هنا بأن الصائت الذي أدخلته القاعدة الثانية في كلمة أُكْتُبُ هو ضمة وليس كسرة، وهذا ناتج عن قاعدة تقوم بمماثلة الصوائت التي بموجبها يتم تحويل الكسرة إلى ضمة عندما يكون الصائت الذي يلي الصامت الثاني ضمة. وقد أشار إليها العرب بقولهم: "وألف الوصل تعرف بسقوطها من الدَّرح، ويفتح أولى المستقبل، وهي مبنية على ثالث المستقبل، إن كان الثالث مكسوراً أو مفتوحاً كَسَرْتِ، وإن كان مضموماً ضَمَمْتِ ... " [١]. انظر أيضاً [٢]، ص ٦٢.
- ٣- تستند بعض المعلومات الإحصائية الواردة في هذا الجزء على دراسة قام بها الباحث حول الأنماط المقطعية في اللغة العربية، وقد اشتملت هذه الدراسة على جميع الكلمات الموجودة في معجم اللغة العربية المعاصرة لمؤلفه هانز فير التي يزيد عددها على (٤٥) ألف كلمة، [٣]، [٤]. وقد تم الرجوع أيضاً إلى المعجم الوسيط [٨] للتأكد من وجود بعض الكلمات في اللغة العربية الفصحى ومن طريقة لفظها.

المصادر والمراجع

(وهي مرتبة وفق ورودها في النص)

١- الأنباري، أبو بكر، كتاب مختصر في ذكر الألفات، تحقيق د. علي
الحمدي، أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثالث، العدد
الأول، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ص ٢٣.

٢- Wright , W, **A Grammar of the Arabic Language**,
(Third Edition) Cambridge: Cambridge University
Press, (1977) PP. 62, 15.

٣- Abu- Salim, I., "Syllable Patterns in Standard Arabic: a
Quantitative Study".(manuscript) ,(1987) Yarmouk
University, Irbid, Jordan.

٤- Wehr, Hans , **A Dictionary of Modern Written Arabic**,
ed. by J. Milton Cowan, (1974) Wiesbaden: Otto
Harrassowitz.

٥- AL-Ani, S&D.R. May The Phonological Structure of
the Syllable in Arabic," in Al-Ani, S. (ed), **Readings in
Arabic Linguistics**, Bloomington: Indiana University
Linguistics Club, (1978) p. 117.

-
- ٦- التبريزي، الخطيب، الوافي في العروض والقوافي، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة (١٩٧٩)، ص٧٣
- ٧- عتيق، عبدالعزيز، علم العروض والقافية، بيروت، دار النهضة العربية، الصفحات ١٤٦، ١٦٢، ١٦٧
- ٨- أنيس، د. إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزأين الأول والثاني، الطبعة الثانية، القاهرة (١٩٧٢).